

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٧٩

الثلاثاء، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٧/١٠

نيويورك

الرئيس السيد خوجة (ألبانيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة غيلموتدينوفا

الإمارات العربية المتحدة السيدة الشمسي

أيرلندا السيدة مايلي

البرازيل السيد دي ألميدا فيليو

الصين السيدة لونع شي

غابون السيد نانغا

غانا السيدة هاکمان

فرنسا السيد بنعبو

كينيا السيدة مبابو

المكسيك السيدة كورسيو فيلا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة جيكوبز

النرويج السيدة هولباك

الهند السيد فينيتو

الولايات المتحدة الأمريكية السيد سيمكوك

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2022/499).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org), وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-40461 (A)



استؤنفت الساعة ١٠/١٧.

وتحسين أساليب العمل هو أيضا جزء من المناقشة الأوسع نطاقا بشأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، الذي ينبغي أن يهدف إلى جعل المجلس هيئة أكثر شفافية وكفاءة وخضوعا للمساءلة - وفي رأينا - أكثر ديمقراطية. وينبغي أن يكون تحسين إمكانية المشاركة في المجلس عنصرا أساسيا في الإصلاح، لأننا نعتقد أنه ينبغي لعدد أكبر من البلدان أن يتحمل المسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمناطق العالم الممتلئة تمثيلا ناقصا حاليا. ونرى أن توسيع مجلس الأمن ينبغي أن يتوخى حضورا معززا بدرجة كبيرة للقارة الأفريقية والبلدان العربية والآسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية، فضلا عن إمكانية تمثيل الدول الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية بانتظام.

كما أن مسألة استخدام حق النقض، بغض النظر عما إذا كان يستخدم بالفعل أم أنه لمجرد التهديد، مسألة أساسية لأنها تمثل السبب الجذري لتقاعس المجلس عن العمل. إن استخدام حق النقض في المجلس خلال الشهر الماضي فيما يتعلق بالعدوان الروسي على أوكرانيا، ومؤخرا بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أكد مرة أخرى الأثر المعطل الذي يمكن أن تحدثه سلطة حق النقض على قدرة المجلس على التصرف.

ولهذا السبب تؤيد إيطاليا جميع المبادرات الرامية إلى تشجيع ضبط النفس في ممارسة حق النقض، مثل المبادرة الفرنسية - المكسيكية ومدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، ولهذا السبب كنا من بين مقدمي القرار ٢٦٢/٧٦. وهذا هو السبب أيضا في أننا لم نتمكن من تأييد أي إصلاح لمجلس الأمن ينظر في توسيع فئة الأعضاء الدائمين، لأن ذلك سيولد سلطات إضافية لحق النقض ومزيدا من التمييز فيما يتعلق بأدوار أعضاء المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): تشكر الأرجنتين ألبانيا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع كان دائما ذا أهمية بالغة بالنسبة لنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نبدأ، أود أن أذكر جميع المتكلمين بالألا تتجاوز مدة بياناتهم ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستتبعه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات لكي يختتموا مداخلاتهم بعد انقضاء ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد ستيفانيل (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إن وجود مجلس أمن أكثر شفافية وفعالية أمر حيوي لكسب ثقة الرأي العام في قدرة الأمم المتحدة على كفالة السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب نرحب بهذه المناقشة المفتوحة ونقدر كثيرا البيانات التي أدلى بها المتكلمون. ونشيد أيضا بجهودكم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

والمجلس جهاز جماعي ينبغي أن يعمل أعضاؤه، الدائمون وغير الدائمين، على قدم المساواة قدر الإمكان. ولذلك ينبغي أن يكون توزيع الواجبات فيما بين أعضاء المجلس أكثر إنصافا وتوازنا عندما يتعلق الأمر برئاسة الهيئات الفرعية وممارسة مسك القلم والمشاركة فيها. وبشكل أعم، ينبغي السماح للأعضاء العشرة غير الدائمين بالاضطلاع بدور أكبر في الإسهام في عمل المجلس وتعزيز أساليب عمل أفضل. ونرى من الأهمية بمكان، في جملة أمور، كفالة تعاون وثق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، ونتطلع إلى أن نرى المجلس يطلب بانتظام مشورة لجنة بناء السلام المحددة والاستراتيجية والهادفة، ويناقشها ويستفيد منها. ونؤيد أيضا توطيد وزيادة توسيع نطاق ممارسة دعوة مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني، ولا سيما النساء، إلى جلسات المجلس بغية تمكين أعضاء المجلس من الاستماع إلى مختلف الأصوات ووجهات النظر قبل المداولات. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن من المهم عقد جلسات مجلس الأمن في شكل مفتوح كلما أمكن ذلك، بينما ينبغي إبقاء الجلسات المغلقة عند أدنى حد ممكن، استنادا إلى قاعدة الاستثناء التي كان من المزمع عقدها وفقا لها.

بولاية المجلس لجنة بناء السلام والمحكمة الجنائية الدولية ومنظمات المساعدة الإنسانية. ويضطلع مجلس الأمن بمسؤوليات عديدة، ويتطلب الوفاء بها تنسيقاً فعالاً مع أصحاب المصلحة الآخرين. إن مهمة المجلس هي صون السلم والأمن الدوليين، والأرجنتين لا تريد أن تراه يتناول على وظائف الهيئات الأخرى.

وفي الختام، نعلم أن الهدف هنا هو تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وثقافته فيما يتعلق باتخاذ القرارات وضمان فعاليته. ولهذا السبب ترحب الأرجنتين بالمناقشات البناءة بشأن هذه المسألة خلال المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): يدعم وفد بلدي الجهود الرامية لتحقيق الكفاءة والشفافية في عمل مجلس الأمن، وتحسين طرائق عمله، على نحو ينسجم ومبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. ويود التأكيد على النقاط التالية.

أولاً، إن عضوية مجلس الأمن تحتم على جميع الدول الأعضاء فيه، وخاصة خلال توليها لرئاسة المجلس، التواصل بشكل مهني مع الدول غير الأعضاء فيه التي ينظر المجلس في قضايا تتصل بها، والانخراط معها في حوار بناء، والأخذ بمشاغلها في عملية صياغة القرارات وإصدار البيانات الرئاسية أو الصحفية بعيداً عن محاولات الاستعداد والعزل والإقصاء.

ثانياً، ضرورة ترشيد جهد ووقت وموارد مجلس الأمن عبر الحد من الجلسات المكثفة والمتكررة التي يتم عقدها ضمن آجال متقاربة حول الوضع في دولة ما، وعدم استخدام تلك الجلسات كمنبر لممارسة الضغط على الدولة المعنية والإساءة لها، وإنما لإجراء نقاشات موضوعية بناءة تسهم في إيجاد الحلول للأزمات.

ثالثاً، وجوب احترام طرائق عمل وممارسات مجلس الأمن، وعدم استخدامها بشكل انتقائي وفقاً لأهواء بعض الدول أو مصالحها الخاصة.

ويكرر وفد بلدي التأكيد على أن المذكرة الرئاسية S/2017/507 أداة قيمة لزيادة شفافية مجلس الأمن وشموليته وكفاءته، فضلاً عن كونها نصاً متوازناً يمكن يشكل دليلاً مفيداً بشأن التدابير المتفق عليها وأفضل الممارسات المتصلة بأساليب عمل المجلس. لقد دعا بلدي تاريخياً إلى ضرورة بذل جهود مستمرة لتحسين الشفافية والشمولية والانفتاح والطابع الديمقراطي والكفاءة في عمل مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن من الممكن والحتمي أن يكون المجلس أكثر شفافية وديمقراطية في علاقته مع عموم الأعضاء، بدون التأثير على فعالية صنع قراراته.

ومما لا شك فيه أن أساليب عمل هذا الجهاز شهدت تحسينات في السنوات الأخيرة، جاءت بطبيعة الحال نتيجة لجهود الأعضاء المنتخبين، الذين نجحوا، من خلال صبرهم والتزامهم، في تحقيق هذه النتائج. ونذكر بأن الأرجنتين، في شباط/فبراير ٢٠٠٠، أثناء رئاستها لمجلس الأمن، حثت على اعتماد مذكرة من رئيس المجلس تتضمن دعوة الأعضاء المنتخبين حديثاً بصفة مراقبين إلى المشاركة في المشاورات غير الرسمية خلال الشهر السابق لبدء فترة عضويتهم في المجلس.

وخلال رئاسة الأرجنتين السابقة للفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، أي خلال فترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٤، اعتمدت مذكرات عديدة قدمها الرئيس بشأن مواضيع من قبيل المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس، ومشاركة أعضاء المجلس في صياغة منتجات المجلس ومسؤوليتهم الأوسع نطاقاً عن الصياغة، وغيرها.

وتقدر الأرجنتين الاستعراض المنتظم لتنفيذ المذكرة الرئاسية S/2017/507 والمذكرات اللاحقة، وتحديد أفضل الممارسات وأوجه القصور المحتملة، فضلاً عن النظر في التعديلات اللازمة. وفي ذلك الصدد، نحث الفريق العامل غير الرسمي على مواصلة عمله بغية وضع وثيقة شاملة واحدة يمكن أن توحد وتبسط جميع القرارات المتعلقة بأساليب العمل. والحوار بين المجلس والهيئات الأخرى، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، ضروري لتمكين مجلس الأمن من الاضطلاع بمهامه. ومن بين المنظمات التي نعتبرها حاسمة للوفاء

لسيد شاترنوش (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): نظرا لضيق الوقت، سأقرأ نسخة مختصرة من بياننا. في البداية، أود أن أشكر ألبانيا على تنظيم مناقشة اليوم وأن أشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم.

لقد شكلت جائحة مرض فيروس كورونا تحديا غير مسبوق لأساليب عمل كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة. وإذا نظرنا إلى الوراء، نعتقد أن المجلس أظهر مرونة ملحوظة. وبينما نفكر في ترتيبات العمل التي وضعت منذ آذار/مارس ٢٠٢٠، نعتقد أن بعضها أثبت قيمته وينبغي إيلاؤه الاعتبار المناسب حتى بعد رفع القيود.

أولا، نشجع على مواصلة الممارسة التي يشارك بموجبها مقدمو الإحاطات في جلسات مجلس الأمن عن طريق الفيديو. فهي تمكن المجلس من النظر في زيادة عدد المشاركين من مقدمي الإحاطات المحتملين، وبالتالي الاستفادة من طائفة أوسع من مصادر المعلومات والآراء التي تسترشد بها مداولاته.

ثانيا، ما فتئت سلوفاكيا تؤيد باستمرار الجهود الرامية إلى تعزيز انفتاح عمل مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ما فتئت المناقشات المفتوحة تؤدي على الدوام دورا مركزيا. ويؤيد وفد بلدي الممارسة المتمثلة في تمكين غير الأعضاء في المجلس من تقديم بيانات خطية خلال المناقشات المفتوحة.

وكما تشير المذكرة المفاهيمية (انظر S/2022/499، المرفق)، نفذ المجلس ابتكارات ناجحة في أساليب عمله في سياق الانقسامات المتزايدة بصورة تدريجية. وقد حال الانخفاض في توافق الآراء بشأن قرارات المجلس والزيادة العامة في عدد مرات استخدام حق النقض دون اتخاذ المجلس إجراء بشأن المسائل التي لا تزال تمثل تحديات أساسية للسلم والأمن الدوليين. ولم نر روسيا، في موقف المعتدي، تستخدم قوة حق النقض استخداما صادما إلا في الآونة الأخيرة. وينبغي أن تصبح هذه الإساءة الصارخة لاستخدام حق النقض وميثاق الأمم المتحدة حافزا تمس الحاجة إليه لإصلاح المجلس. وفي غضون ذلك، نود أن نشير إلى أهمية اتخاذ الجمعية العامة مؤخرا القرار ٧٦/٢٦٢، إلى جانب مدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق

رابعاً، الفصل بين الولايات، بحيث لا يتجاوز المجلس ولايته عبر التدخل في قضايا هي في صميم اختصاص هيئات أممية أخرى كالجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وغيرهما. وبالمقابل، عدم تجاوز الجمعية العامة للمادة ١٢ من الميثاق التي تلزمها بعدم اتخاذ أي إجراءات بخصوص مسألة ينظر فيها المجلس.

خامساً، الحد من آثار العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن على الأوضاع الإنسانية لسكان الدول المستهدفة بها، وترشيد اللجوء إلى العقوبات وعدم اعتبارها غاية في حد ذاتها، خاصة وأن التطبيق الفعلي لهذه العقوبات أبرز أن الخاسر الأكبر والمتضرر الأول منها هم شعوب الدول المستهدفة التي أصبحت عرضة للمعاناة والحرمان من التمتع بحقوقها في الحياة الكريمة، والغذاء، والرعاية الصحية، والتنمية وغيرها من الحقوق الأساسية.

سادساً، إن تقييد الوقت في جلسات النقاش العام التي يعقدها المجلس، وتشارك فيها عشرات الوفود، أمر ضروري لإتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء للتحدث على قدم المساواة. أما تقييد حق الدولة المعنية في التعبير عن موقفها خلال الجلسات المتعلقة بالوضع فيها فإنه يعيق قدرتها على عرض وجهة النظر الوطنية إزاء مختلف التطورات، والرد على الشواغل التي تثار خلال الجلسة.

سابعاً، نرحب بمشاركة ممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في جلسات الإحاطة المفتوحة للمجلس، إلا أن تلك الإحاطات ينبغي أن تحقق قيمة مضافة لعمل المجلس، والاستفادة مما قد يمتلكونه من خبرات مكتسبة حيال الموضوع قيد النقاش، مع ضمان ألا تكون مشاركتهم بأي حال للإساءة أو التهجم على دولة عضو في الأمم المتحدة، أو الترويج لوجهة نظرة منحازة، أو لنقل صورة غير حقيقية وغير موضوعية عن الوضع قيد النقاش.

ختاماً، يثني وفد بلدي على الجهود التي تم بذلها لتمكين مجلس الأمن من العمل في ظل الظروف الطارئة وغير المسبوقة التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

مجلس الأمن S/2017/507 وغيرها من الاقتراحات الإضافية التي يمكن أن تساهم في تطوير أعمال المجلس وتعزيز فاعليته. وفي هذا السياق، نطرح النقاط والمقترحات التالية لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن والأجهزة الفرعية التابعة له.

أولاً، تكثيف إحاطات المجلس الدورية للعضوية العامة والاستماع إلى آرائها في صياغة برنامج عمل مجلس الأمن، وعرض الأنشطة والزيارات التي يقوم بها المجلس، فضلاً عن قيام رؤساء الأجهزة الفرعية واللجان التابعة له كذلك بتقديم إحاطات دورية للعضوية العامة.

ثانياً، زيادة وتيرة الجلسات المفتوحة بكافة أشكالها ومسمياتها سواء لمجلس الأمن أو للأجهزة الفرعية ولجان الجزاءات. وينبغي هنا التذكير بأن مجلس الأمن يمثل العضوية العامة ويعمل بالنيابة عنها، وبالتالي فإن جلساته وأعماله كقاعدة عامة، يجب ألا تحجب عنها إلا ما تعلق منها استثناءً بجلسات تتناول معلومات تتصل بالأمن القومي للدول وبناء على طلب من تلك الدول.

ثالثاً، لضمان انخراط حقيقي وجاد بين المجلس والعضوية العامة، ينبغي موافاة الأخيرة بمشاريع القرارات والبيانات الرئاسية المطروحة أمام المجلس وتطورات مشاورات حولها، مع إتاحة الفرصة للعضوية العامة قدر الإمكان، لموافاة الدول الأعضاء في المجلس بآرائها ومقترحاتها بالنسبة لتلك المشاريع.

رابعاً، هنالك حاجة لمزيد من التنسيق بين مجلس الأمن وكل من دول الجوار والمنظمات الإقليمية ذات الصلة بالنزاعات التي يتناولها المجلس، خاصة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.

خامساً، تعزيز التشاور بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وذلك على نحو ما هو وارد بالفقرة ٩١ من المذكرة S/2017/507.

سادساً، من الأهمية بمكان قيام الأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن، خاصة لجان الجزاءات وأفرقة الخبراء ذات الصلة بالتشاور مع الدول المعنية في مرحلة إعداد التقارير التي تتناول تلك الدول.

والشفافية فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والمبادرة الفرنسية - المكسيكية بشأن تقييد حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

ويود وفد بلدي أن يشدد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل للتدابير والالتزامات القائمة الواردة في المذكرة المستكملة لرئيس مجلس الأمن (S/2017/507) لعام ٢٠١٧ والمذكرات الـ ١٣ اللاحقة. ونظراً لضيق الوقت، سأذكر أربع نقاط فقط.

أولاً، نشجع على زيادة تعزيز مشاركة المجلس الموضوعية وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة.

ثانياً، ينبغي للمجلس أن ينظر في مواصلة تطوير علاقة أكثر نشاطاً وجدوى مع لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان والهيئات المعنية الأخرى، فضلاً عن المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثاً، ينبغي زيادة تحسين أساليب عمل الأجهزة الفرعية للمجلس، لا سيما في الحالات التي يمكن أن تؤثر على حقوق الإنسان للأشخاص المعنيين وحقوقهم في الإجراءات القانونية الواجبة.

وأخيراً، ينبغي زيادة تعزيز التفاعل والحوار وتوسيع نطاقهما بين المجلس والدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما الدول المعنية والمتأثرة مباشرة بحالة معينة. ونعرب عن تقديرنا للتطبيق الشامل مؤخراً للمادة ٣٧ ونشجع على استمراره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة مصر.

السيدة مصطفى (مصر): يرحب وفد بلدي مجدداً برئاسة ألبانيا لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠٢٢، وبقيادتها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

ونحيط علماً بالإحاطتين القيمتين للسيدة كارين لاندغرين والسيدة لورين سيفرز، ونشتمن الحرص على فتح موضوع النقاش اليوم للحوار بين مجلس الأمن والعضوية العامة، وهو ما يعد في حد ذاته تطبيقاً عملياً لتحسين أساليب عمل المجلس. ترحب مصر بمذكرة رئيس

اضطررنا إلى التأكد من أطلاع أعضاء المجلس عليها. ولا يمكن أن يكون لهذا النهج سوى أثر سلبي على الجهود الرامية إلى حل الأزمات وتنفيذ ولايات بعثات الأمم المتحدة.

وينبغي أن تتاح لجميع أعضاء المجلس نفس الفرص للمشاركة الكاملة والمجدية في صياغة وثائق المجلس، بما في ذلك القرارات والبيانات الرئاسية والنشرات الصحفية، تماشياً مع الفقرتين ٧٨ و ٧٩ من المذكرة الرئاسية S/2017/507. وينبغي لمجلس الأمن أن يتيح نفس الفرصة لجميع أعضائه الدائمين وغير الدائمين على قدم المساواة وبإنصاف.

وعندما يتعلق الأمر بالشؤون الأفريقية، يجب إيلاء اهتمام خاص لآراء الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس، الذين يملكون القدرة والخبرة اللازمتين للتصدي لتلك المهمة الصعبة على النحو الواجب. على سبيل المثال، عندما اندلعت الأزمة في بلدي في عام ٢٠١٣، كانت أفريقيا هي أول من هب لمساعدتنا. وينطبق الشيء نفسه عندما يتعلق الأمر بالتفاوض على اتفاق للسلام، حيث اضطلعت أفريقيا بدور قيادي أدى إلى التوقيع في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واليوم تواصل أفريقيا قيادة عملية تنشيط اتفاق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، من البديهي بالنسبة لنا أن صوت أفريقيا يجب أن ينعكس داخل مجلس الأمن، وأن إصلاح المجلس من أجل منح أفريقيا مقعداً دائماً هو أمر أساسي. ومن شأن ذلك أن يجعل عمل المجلس أكثر فعالية وأن يكفل صياغة وثائقه بطريقة شاملة للجميع تمكن من المشاركة الكاملة لكل الأعضاء. ويجب أن يضع ماسكو القلم والمشاركون في الصياغة النصوص بطريقة محايدة ومسؤولة وتستند إلى مصادر موثوقة للمعلومات، بغية مساعدة المجلس على اتخاذ قرارات مناسبة وفعالة وحسنة التوقيت.

وأخيراً، فيما يتعلق بنظم الجزاءات، تعتقد جمهورية أفريقيا الوسطى أن من الأهمية بمكان تنفيذ آلية لتقييمها المنتظم، استناداً إلى معايير محددة جيداً، بغية الحكم بموضوعية على اتساق الجزاءات وتماسكها وملاءمتها وفعاليتها فيما يتعلق بأهدافها.

سابعاً وأخيراً، دعوة الدول المعنية للمشاركة في اجتماعات الأجهزة الفرعية واللجان وهي الأمور التي أشارت إليها ضمن أمور أخرى الفقرات من ١٠١ إلى ١١٠ من المذكرة S/2017/507.

ختاماً، تلزم الإشارة إلى أن الاقتراحات لتطوير أساليب عمل مجلس الأمن والأجهزة الفرعية ولجان الجزاءات عديدة إلا أن العبرة تكمن في توفر الإرادة السياسية للأخذ بها، ووجود القناعة بأن تطوير تلك الأساليب سوف يزيد من القيمة المضافة لمجلس الأمن والأجهزة واللجان الفرعية التابعة له، ويزيد من مصداقيته أمام العضوية العامة والعكس بالطبع صحيح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد نزيسيوي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): في البداية، تود جمهورية أفريقيا الوسطى أن تهنيئاً ألبانيا على رئاستها لمجلس الأمن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بمبادرة الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تمكننا من تبادل الآراء بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

لقد انقضى الآن ما يقرب من ١٠ سنوات مقيمة منذ أن وجدت جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها لأول مرة مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. ومن تجربتنا، لاحظنا اتجاهاً سلبياً حيث كان يحتفظ بمهمة صياغة الوثائق إما بلد واحد أو عدد محدود جداً من البلدان. ونتيجة لذلك، فإن القرارات التي تفرض غالباً ما تكون أحادية الجانب وتخدم الأجندات الوطنية لماسكي القلم بدلاً من معالجة الواقع على الأرض والمساعدة في إيجاد الحلول. وكثيراً ما يوجه القائمون على صياغة وثائق المجلس عملية وضع المسودة الأولى بدون إجراء المشاورات المناسبة مع البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس، أو الأسوأ من ذلك، مع تجاهل وجهات نظرهم وشواغلهم الرئيسية. فعلى سبيل المثال، لم تؤخذ شواغل جمهورية أفريقيا الوسطى في الحسبان خلال آخر مفاوضات بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما

بالحالة قيد المناقشة إلى عرض منظورها في مشاورات مغلقة قبل أن يبدأ المجلس مداولاته المغلقة. بل إن هناك حاجة إلى زيادة التفاعل والشفافية بشكل أكبر في الحالات التي ينشر فيها المجلس عملية لحفظ السلام في دولة عضو، ليس لأن التعاون الجيد بين الحكومة المضيفة والعملية أمر حاسم الأهمية لنجاح العملية فحسب، بل أيضا لأن موافقة البلد المضيف وتعاونه أساسيان لحفظ السلام منذ بدايته.

ثالثا، هناك مجال للتحسين من حيث توفير المعلومات عن عمل المجلس لجميع الدول غير الأعضاء فيه. وإن نرحب بالجلسات الختامية والتقارير الشهرية، نرى أن هناك حاجة إلى مزيد من استخلاص المعلومات عن عمل المجلس بشكل أكثر تواترا وإلى قنوات اتصال أكثر انفتاحا فيما يتعلق بالتغييرات في برنامج عمله. علاوة على ذلك، نود بطبيعة الحال أن يبذل جهد لتزويد الدول المتأثرة مباشرة بالمعلومات المتعلقة بعمل المجلس التي تؤثر عليها بشكل خاص. ونرى أنه لا ينبغي للدول المتأثرة أن تعتمد على حسن نية أعضاء المجلس أو على ماسكي القلم لتزويدها بهذه المعلومات.

أخيرا، أود التعليق باختصار على الكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيا أن تعزز عمل المجلس في أعقاب تجربتنا مع مرض فيروس كورونا. ففي حين يتسنى للتكنولوجيا أن تقدم قيمة مضافة في الحالات التي لا يستطيع فيها مقدمو الإحاطات حضور الاجتماعات شخصيا على سبيل المثال، فإن استخدام التكنولوجيا ينبغي أن يقاس بمساهمتها في المهمة الأساسية للمجلس. ولا يمكن للتكنولوجيا أن تحل محل الإلمام بالظروف المحلية التي يحتاج إليها المجلس للتصدي للحالة بطريقة فعالة. وتعد الزيارات الميدانية أفضل طريقة لاكتساب هذه المعرفة. وبينما تيسر التكنولوجيا المشاركة الرفيعة المستوى ويمكن أن تساعد في لفت الانتباه إلى مسائل معينة، ينبغي أن نواصل إعطاء الأولوية في قدرة المجلس على اتخاذ الإجراءات وتنفيذ قراراته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على تنظيم جلسة اليوم وإتاحة الفرصة لنا للتكلم عن هذا الموضوع الهام. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قبرص.

السيدة إيوانو (قبرص) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر ألبانيا على تنظيم هذه المناقشة، لأننا نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يواصل تحسين أساليب عمله والطرق التي يتصل بها مع عموم الأعضاء. نقترح الخطوات الملموسة التالية في نطاق المسائل التوجيهية المدرجة في المذكرة المفاهيمية (S/2022/499، المرفق).

أولا، عندما تمنع الظروف الاستثنائية المجلس من العمل على النحو المنشود، نقر بأن المذكرة الرئاسية S/2021/1074 تعكس أهمية كفالة أن يتمكن من العمل دون انقطاع. ومع ذلك، نحتاج إلى إضافة بعض المحتوى إلى ذلك الحد الأدنى من الإقرار، لأننا نرى أن ذلك البيان العام قد لا يكون كافيا لكي يتعامل المجلس بفعالية مع أزمة خطيرة، مثل الأزمة في أوكرانيا، إذا كان غير قادر على العمل بشكل كامل وصحيح. في حين من غير المرجح حدوث أزمة خطيرة خلال عمليات الإغلاق بسبب الجائحة على سبيل المثال، فإن المجلس بحاجة إلى وضع خطط طوارئ لجميع الاحتمالات. ولا يفترض أن تكون هذه الخطط تقصيلية بشكل مفرط بالنظر إلى أنه لا يمكن التنبؤ بطابع كل أزمة بمفردها ولكنها بحاجة إلى أن تشمل القدرة على جمع ممثلين من جميع أعضاء المجلس لاتخاذ القرارات. كما أنها بحاجة إلى أن تعين موقعا خارج قاعة المجلس لعقد الاجتماعات إذا تأثر مقر الأمم المتحدة بكارثة ما على سبيل المثال. ويجب على مجلس الأمن أن يكفل عند تقنين طريقة عمله في ظل هذه الظروف الاستثنائية، القدرة على اعتماد الإجراءات الضرورية دون إبطاء، وأن يكون عمله شفافا قدر الإمكان تجاه غير الأعضاء في المجلس، فضلا عن قدرته على التعاون الفعال مع الدول الأعضاء التي تتأثر بشكل مباشر بعمله.

ثانيا، كما ذكرنا مرات عديدة من قبل، يتعين على المجلس تحسين عمله إزاء الدول الأعضاء التي تتأثر مباشرة بعمله. وقد يساعد إنشاء قناة غير رسمية من خلال الرئاسة المجلس على مراعاة منظور الدولة التي يدور فيها النزاع قيد المناقشة، وخاصة قبل النظر في الحالة في تلك الدولة. ونكرر اقتراحنا بدعوة الدولة العضو المعنية أساسا

بشرية بسيطة وليس بالضرورة أن تكون لها صلة بالمضمون. وبعد صدور التقرير يتعين علينا الجدل بشأن جوانب عدم الدقة التي يمكن تجنبها فيه.

ومما يبعث على القلق أيضا الإعفاءات من المسائل المتصلة بالجزاءات فضلا عن مسائل الحظر. فنحن لا نسمع عنها ولا نعلم عنها شيئا إلا من خلال قنواتنا الخاصة. ولم نبلغ رسميا بإرسال طلب إعفاء فيما يتعلق بالبلد المعني.

لقد حدث كل ما أقوله مع بلدي ليبيا على مدى الـ ١١ عاما الماضية. وأثق بأن أن هناك الكثير من البلدان الأخرى التي تواجه الحالة نفسها وهذا أمر يتعلق بأساليب العمل. كما أن للبلد المتأثر الحق في الإخطار بذلك والإدلاء بتعليقاته. ويمكن للمجلس عندئذ أن يأخذ التعليقات في الاعتبار أو أن يتركها، ولكن هذه مسألة منفصلة.

رابعا وأخيرا، كانت هناك صعوبات فيما يتعلق بتعيين الممثلين الخاصين للأمين العام حيث ما زال المجلس يواجه هذه المسألة كثيرا بما في ذلك ما يتعلق ببلدي. وكلما حاول الأمين العام تعيين ممثل خاص تعين عليه التعامل مع ديناميات المجلس للحصول على موافقة أعضائه. ولكن البلد المعني نفسه يخطر دون أن يستشار ولا تؤخذ وجهة نظره على محمل الجد بالضرورة. وينبغي أن تتمثل الطريقة الصحيحة في إجراء مشاور مع البلد المعني ومع الجهات الفاعلة السياسية في ذلك البلد كلما يقترح ممثلا خاصا للتوصل إلى توافق في الآراء على الممثل الخاص المقترح. وبعد ذلك يمكن طرح التعيين المقترح على مجلس الأمن لكي يتسنى له التوصل إلى توافق آراء بشأنه إذا لزم الأمر. وليس من العدل تعيين ممثل خاص دون أن يكون للبلد - أو الأحزاب السياسية أو المعنيين بالأمر في البلد - الحق في الموافقة عليه أو رفضه، وينبغي أن يكون لنا رأي في هذه المسألة. ويمكننا أن نستشهد بأمثلة كثيرة على هذه المسألة.

خلاصة القول فإن المسألة المعروضة علينا ليست مسألة مفاوضات بين أعضاء المجلس لأنها مسألة تتعلق بحق البلدان المتأثرة، وتحديد البلدان الخاضعة للفصل السابع التي لها الحق في طرح آرائها

سيكون بياني موجزا وأود أن أطرح بضع نقاط محددة بشأن الموضوع المعروض على المجلس اليوم، لا سيما من حيث صلته بالبلدان المتأثرة أو البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وأود أن أبدأ بالإشارة إلى حقوق البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس أو البلدان الخاضعة للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. هناك أربع مسائل رئيسية مثيرة للقلق، ونعتقد أنها تتصل بأساليب عمل المجلس.

لقد تكلم معظم المتكلمين اليوم عن أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ ولكننا لم نسمع الكثير عن حقوق البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس. فعلى سبيل المثال، عندما نتكلم عن صياغة قرارات المجلس والمشاورات بشأنها، ما هي القاعدة؟ القاعدة هي أن حامل القلم سيضع مسودة ويعممها على أعضاء المجلس، وبعد ذلك، اعتمادا على حسن نية بعض الممثلين في المجلس، سيتم إخطار البلد المتضرر. بيد أن أعضاء المجلس ليسوا مكلفين بالقيام بذلك. لذلك فإن العلاقات الثنائية تؤدي دورا يضع البلدان المتأثرة تحت رحمة هذه العلاقات وهو أمر غير عادل. ونطلب أن نستشار بشكل صحيح. وينبغي إدراج وجهة نظر البلد المعني في مشروع القرار المتعلق به، وينبغي الاستماع رسميا إلى رأي البلد المعني على الأقل.

ينطبق الأمر نفسه على البيانات الرئاسية والبيانات الصحفية التي تصدر عن المجلس. وبينما تعمم مشاريع القرارات ويتبادل أعضاء المجلس التعليقات فيما بينهم، سيكون من حسن الحظ إذا أخبرنا أصدقائنا الطيبون بما يجري. وعندما ندلي بتعليقاتنا فإنها لا تقتبس بالضرورة من تعليقات الدولة المعنية كما لو أن المسألة لا تخصنا. وهذا ليس صحيحا.

ثالثا، هناك حالة مماثلة فيما يتعلق بعمل لجان الجزاءات. فعلى سبيل المثال، كلما أصدر فريق الخبراء تقريرا، يعرض على أعضاء المجلس وتتاح لنا الفرصة للاطلاع عليه في مكتب مغلق بينما لا تؤخذ آراؤنا وتعليقاتنا على نتائجه في الاعتبار. وليس لدينا أدنى مجال للتشكيك في بعض الأخطاء التي تتضمنها التقارير وقد تكون أخطاء

ونود كذلك زيادة فعالية المجلس وشرعيته بتعزيز تعاونه مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. ونرى حاليا ضرورة لمناقشة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان والاتفاق على تدابير وقائية وتوطيد السلام. ولهذا السبب، سيكون من المهم وجود تقسيم واضح وتكاملي للعمل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وما برحت ألمانيا منذ فترة طويلة تطالب بتنسيق أوثق وتكامل أكبر بين كلا المحفلين. ويسعدنا أن نرى كينيا، بوصفها المنسق الحالي بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، تعمل بنشاط من أجل تحقيق قدر أكبر من الاتساق. وسنواصل دعم تلك الجهود.

وأخيرا، والأهم من ذلك، يظل استخدام حق النقض هو السبب الرئيسي لعدم وفاء مجلس الأمن حاليا بمهامه على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وإساءة الاستخدام الصارخة لحق النقض ضد مشروع قرار بشأن أوكرانيا في شباط/فبراير (انظر S/PV.8979) أبرزت ذلك مرة أخرى. ويجب أن يتوقف هذا الإجراء. ونفخر بمشاركة في تقديم القرار ٢٦٢/٧٦، ونؤيد المبادرات الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض مثل تلك التي اتخذتها فرنسا والمكسيك في الحالات التي يواجه فيها مجلس الأمن حالات من الفظائع الجماعية أو الإبادة الجماعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد كودري (الجزائر): بداية، أود أن أعتمد هذه السانحة لأجدد مرة أخرى تحيات وفد بلدي لجمهورية ألبانيا على إدارتها المحكمة لأعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه الحالي. كما أود أن أشكر المتدخلين على إحاطاتهم الوافية.

خلال السنوات الأخيرة، قام المجلس ببذل جهود حثيثة من أجل تحسين طرق عمله وتعزيز الشفافية، لا سيما من خلال أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. كما كانت المذكرة S/2017/507 بمثابة خطوة هامة نحو تحسين قواعد عمل مجلس الأمن.

إن تحسين أساليب عمل المجلس عملية مستمرة ومسعى جماعي لدول المجلس، مع إسهام جميع الدول الأعضاء. كما أن تدوين أفضل

التي ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد. وينبغي ألا يكون إخطار البلد المعني بالمشاريع قيد التنفيذ أو القرارات التي تجري مناقشتها وما إلى ذلك مجرد خدمة له.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد غايسلر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب ألمانيا بمبادرة ألبانيا لمناقشة أساليب العمل وتشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة.

خلال فترة ولايتها الأخيرة في مجلس الأمن ٢٠١٩-٢٠٢٠ أولت ألمانيا أهمية كبيرة لتعزيز شفافية المجلس ومساءلته. لذلك نرحب بزيادة عدد المناقشات المفتوحة والعلنية. ونشجع الرئاسات المقبلة على مواصلة هذا المنوال وندعو أعضاء المجلس إلى الكف عن منع مناقشة مواضيع معينة علنا من حيث المبدأ.

وتتأثر الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن مرارا وتكرارا بشكل مباشر بالحالة في البلدان التي يناقشها المجلس. إن لهذه الدول مصلحة مشروعة في سماع صوتها. تمشيا مع الفقرة ٧٤ من مذكرة الرئيس S/2017/507 التي تنص على أن عمل مجلس الأمن مسعى جماعي، نعتقد أنه ينبغي لرئاسات المجلس أن تتيح لهذه البلدان الفرصة إلى أقصى حد ممكن للمشاركة وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ومن شأن الحد بشكل مصطنع من عدد المشاركين أن يقوض بشكل خطير شمولية المجلس وشرعيته.

لقد عملت ألمانيا بنشاط، خلال فترة رئاستها الأخيرة لمجلس الأمن، على تعزيز مشاركة مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني في مناقشات المجلس. ونرحب بكون هذه الممارسة أصبحت من الممارسات الفضلى. ويساور ألمانيا قلق بالغ إزاء تعرض مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني في بعض الحالات التي وقعت مؤخرا إلى تهديدات بعد الإدلاء ببيانات في المجلس. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. وندعو كل دولة عضو في الأمم المتحدة إلى السماح لمقدمي الإحاطات من المجتمع المدني بالتكلم بصراحة في المجلس والتصدي لجميع أشكال الضغط عليهم.

الإجرائية الأخرى والدول التي تستعد للالتحاق بالمجلس من أجل ضمان تحضير جيد لعضويتها ومشاركة فعالة في المجلس.

رابعا، تماسك المجلس لا غنى عنه. لقد تمكن المجلس من التأقلم مع الجائحة وظروف العمل نتيجة التضامن وتماسك أعضائه. وعليه، نشدد على الحاجة إلى الحفاظ على تماسك مجلس الأمن، بما في ذلك عند اتخاذ القرارات. وفي ظل وضع عالمي معقد وتحديات متزايدة، لا بد من تجاوز الخلافات بين الدول الأعضاء عن طريق الحوار وإيجاد الحلول المناسبة بما يخدم مصالحنا المشتركة ويعزز التعددية الحقيقية.

خامسا وأخيرا، مقارنة شاملة لفهم طبيعة النزاعات. يجب أن يكون هناك اتصال واسع النطاق، في ظل الانفتاح والشفافية، من خلال إشراك المنظمات الإقليمية خصيصا، من أجل أن يشكل المجلس رؤية أكثر شمولية تساعد أعضائه في اتخاذ القرارات المناسبة.

إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن مهمة طويلة الأمد. وإن الجزائر على استعداد لتقديم إسهامها في هذا المجال. كما أننا على قناعة تامة من أن مجلس الأمن، من خلال التحسين المستمر لأساليب عمله، سيتمكن من أداء مهامه الموكلة إليه، طبقا لميثاق الأمم المتحدة، بشكل أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة الألبانية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة ودعوة الدول غير الأعضاء في المجلس إلى المشاركة في المناقشة بشأن أساليب عمل المجلس.

لقد عهد إلى مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن أجل الاضطلاع بتلك المهمة بفعالية، يجب أن يتسم عمل المجلس بالشفافية والموضوعية والمرونة ليعود بالنفع على المجتمع الدولي الأكبر بأكمله، وليس على مجموعة محددة من بلدان النخبة، وذلك بهدف تحسين كفاءة أساليب عمل المجلس. وبناء على ما تقدم، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

الممارسات ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتعزيز نجاعة مجلس الأمن مع أهمية ضمان تنفيذها وجعلها واقعا ملموسا نظرا لتأثيرها على قدرة المجلس على القيام بالمهام المنوطة به بفعالية وكفاءة.

واليوم، يأتي اجتماعنا حول قواعد عمل مجلس الأمن والعالم يتعافى، وإن كان بشكل متفاوت، من آثار جائحة كوفيد-١٩. ووجب علينا استخلاص النتائج من أجل المضي قدما نحو أمم متحدة تقوم بعملها بكل فعالية وتعكس تمسكنا جميعا بقيم وأهداف العمل المتعدد الأطراف.

في إطار مناقشاتنا اليوم، أود أن أؤكد على النقاط التالية التي يراها وفد بلدي هامة من أجل البناء على الممارسات المتبعة خلال جائحة كوفيد-١٩ وجعل مجلس الأمن جاهزا لمواجهة ظروف مماثلة مستقبلا.

أولا، أهمية أن يكون المجلس مرنا في عمله. لقد كان لمرونة المجلس بالتأكيد أهمية بالغة خلال فترة جائحة كوفيد-١٩، وكانت عنصرا حاسما في الأداء الفعال للمجلس.

ثانيا، استعمال الوسائل التكنولوجية أصبح واقعا جديدا. لقد كان ضمان استمرارية عمل المجلس أكبر التحديات خلال الجائحة. وتم تجاوزه من خلال القدرة التكنولوجية للأمانة العامة والإرادة السياسية للدول الأعضاء. إلا أنه يجب تدارك النقص التي تم تسجيلها، لا سيما ضمان أن المناقشات المفتوحة عبر الإنترنت يمكن أن تشمل مشاركة أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع. إلا أن التدابير المتبعة خلال هذه الفترة يجب ألا تصبح قواعد يمكن العمل بها في الظروف العادية، وإنما يمكن تقنينها للتعاطي، حصرا، مع الحالات المشابهة.

ثالثا، الحفاظ على التفاعل مع الدول غير الأعضاء. طبقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يعمل مجلس الأمن نائبا عن جميع الدول الأعضاء في قيامه بواجباته، ما يستوجب شفافية تامة في التعامل بين المجلس والدول الأعضاء. وفي هذا السياق، تدعو الجزائر، باعتبارها مرشحا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، إلى تعزيز التواصل بين الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل

القلم السرمدي. ويطمح المرء إلى رؤية ممارسة مسك القلم تتمخض عن الفعالية وعن قدرات محددة للدولة المتهمه بالخروج عن الصراط السوي، من أجل زيادة فرص استفادتها من الدروس إلى أقصى حد، حيث تعكف الرقابة المتعددة الأطراف المجهزة بأفضل رموز الكيان السيادي على مساعدة الدولة الخاضعة لنظام مسك القلم في اللحاق بركب التعاون الإيجابي.

ولذلك يبدو مسك القلم وكأنه يفتقر إلى الشفافية. بيد أن هذه الممارسة ليست سوى وصاية استبدادية ذاتية التقويض لا أكثر ولا أقل، تحبس الدولة في قفص ما بعد الحداثة، تحت هيمنة أحادية الجانب. وممارسة مسك القلم بحاجة إلى إعادة الهيكلة وإعادة النظر وإعادة الاختراع، إن لم نقل إنها ممارسة بائدة. وإذا ما استمرت، فيجب أن تحترم المصالح المتعددة الأطراف للدولة الخاضعة للقلم، وحقيقة كونها دولة ذات سيادة بنفس القدر ولديها شهامة واعتزاز بالنفس.

وبما أن ممارسة مسك القلم تميل لأن تكون دكتاتورية مطلقة - رغم أنها ينبغي أن تكون في جوهرها خدمة لا ذريعة للإخضاع أو التسلط السافر - فينبغي تحريرها من التسييس، كي لا يتم تجريد الدولة الخاضعة لنظام الجزاءات من سيادتها كدولة ومن حقوقها في العضوية.

فمسك القلم ممارسة إجرائية. ولم يقصد بها أبدا تناول المسائل الجوهرية، أو أن تكون سرمدية أو تخضع للتلاعب، أو تقوض المصالح الوطنية لدولة ما، ولا سيما حقوقها المتعددة الأطراف في التمتع بعضوية جميع مؤسسات الأمم المتحدة ولجانها.

إنها ممارسة لا تراعي على نحو إيجابي توازن المصالح الذي يشمل الدولة التي يُسلط عليها القلم. وينبغي ألا يكون وسيلة إلزامية لتحقيق القدر الأقصى من المصالح الذاتية الوطنية للدولة المشرفة، مع إلحاق بالغ الضرر بالدولة الخاضعة للقلم.

ونحن مصرون في موقفنا على ضرورة استعراض آلية الجزاءات، وفقا للاعتبارات التالية. ينبغي إجراء تقييم للأثر المحتمل للجزاءات

لقد دار نقاش في السنوات الأخيرة حول تعدي مجلس الأمن على سلطات الأجهزة الأخرى للمنظمة، ولا سيما الجمعية العامة. ويتطلب إصلاح أساليب عمل المجلس بموجب المادة ٢٤ أن يتقيد المجلس بالمهام التي أناطها به الميثاق. وإن إلقاء نظرة سريعة على جدول أعمال المجلس يكشف أنه يتوسع بسرعة، مما يستلزم وقفة للتفكير وإجراء استعراض مجد.

ومن الأهمية بمكان أن توزع مهام مجلس الأمن ومسؤولياته توزيعا يتسم بالديمقراطية والشفافية والموضوعية بين أعضائه. وما يسمى بممارسة الصياغة أو "مسك القلم" مصدر قلق خاص في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، على أي أساس يصبح بلد ما ماسكا للقلم بينما لا يمسه بلد آخر؟ وما هي حدود مسؤوليات ماسك القلم؟ وكيف يمكننا التأكد من ألا يتحول ماسك القلم إلى ماسك عصا؟

إن إصلاح نظام مسك القلم ما هو إلا تجسيد لمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وكان من الممكن أيضا تحقيق ذلك، لا سيما بالمقارنة مع الإصلاح الذي نوقش باستفاضة بشأن حق النقض والعضوية الدائمة في المجلس. وعلاوة على ذلك، استند مسك القلم إلى حد ما إلى العلاقة الاستعمارية السابقة بين الدولة العضو ماسكة القلم والدولة العضو التي يُسلط عليها القلم. وهذا تناقض غريب يتعارض مع الهدف الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار.

فقد تجلت المسؤولية عن مسك القلم، في حد ذاتها، كسلطة منوطدة من جانب واحد لحماية المصلحة الذاتية الوطنية للدولة الماسكة للقلم على حساب الدولة الخاضعة لشبه الوصاية. ولا يكاد يمكن للمرء أن يسويها بنظام للحكومة أو بمهمة استشارية تتعلق بالحنكة في توجيه دفعة الدولة التي أخضعت للقلم عنوة، من أجل الارتقاء بها من وضعها الراهن إلى الوضع السليم من خلال تجربة تصحيحية.

وقد يظن المرء أن ممارسة مسك القلم ستكرس أسلوبا منصفا وإيجابيا لتقاسم الخبرات والحكمة والتجربة السياسية، بهدف تحسين الحالة اليائسة للدولة المستهدفة من خلال الظاهرة الغريبة لمسك

على الدولة المستهدفة. وينبغي إشراك الدول الخاضعة لنظم الجزاءات
في عملية التقييم. وينبغي أن تكون الجزاءات موزونة بدقة لتصحيح
ما تسببه من معاناة. وينبغي، عند تقديم المعونة الإنسانية، تلبية
مطالب الدول المتضررة على سبيل الأولوية.
وكذلك فإن تحسين أساليب عمل المجلس مجهود طويل الأجل.
ونحن واثقون من أن مجلس الأمن سيكون أقدر على النهوض بالولاية
التي أسندتها إليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إذا ما داوم على
تحسين أساليب عمله وممارساته والتزم بذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.